



دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز وتنامي التمويل الإسلامي

م.د. خولة جليل مجيد¹

¹ كلية الإمام الأعظم الجامعة / قسم علوم القرآن - العراق

Khaula.jalel@imamalaham.edu.iq

الملخص. تتجلى أهمية التكنولوجيا الرقمية في مختلف مجالات الحياة، ومن ضمنها الجانب الاقتصادي بمختلف تطبيقاته التبادلية الإنتاجية الاستهلاكية وغيرها، فلم تعد الأنشطة الاقتصادية اليوم مقتصرة على النمط التقليدي القائم على تبادل السلع أو الخدمات عن طريق النقود في رقعة جغرافية محدودة في دولة معينة وضمن اقتصادها المحلي، وإنما أصبح التعاقد والتبادل التجاري يتم على جميع السلع والخدمات بمختلف تنوعاتها وأحجامها وأشكالها مع إمكانية التعرف على جودتها وجميع مواصفاتها قبل إبرام العقود وإتمامها في من أقصى العالم إلى أقصاه، وكل منها في بلده ومكانه، دون الحاجة إلى تحمل عناء السفر و تكاليفه ومشاقه، في ظل التطور الرقمي الذي يشهده العالم اليوم مع توسع التكنولوجيا الحديثة وشمولها لجميع التطبيقات الاقتصادية، ولاسيما عمليات التبادل (البيع والشراء) فلم تعد تجري بصورتها التقليدية المتضمنة للبيع والقبض الحقيقي، وإنما تم الاعتماد على القبض الحتمي في جميع التعاملات الإلكترونية الرقمية المعمول بها حالياً من إيجاب وقبول وما يقوم مقام التوقيع، إذ أصبحت التجارة الإلكترونية المعتمدة على الاقتصاد الرقمي في التعامل بالنقد مقابل السلع والخدمات يتم عن طريق شاشات الحاسوب والأجهزة اللوحية والتطبيقات الذكية أساساً في جميع معاملتها المعاصرة، عن طريق النقود الإلكترونية، سواء بشكل عملات إلكترونية أو البطاقات الائتمانية، وقد توجه كثير من الدول المتقدمة في تعاملاته المستقبلية، فضلاً عن المؤسسات والشركات، وحتى الأفراد إلى الاقتصاد الرقمي ومن هنا جاءت أهمية بحثي في هذا الموضوع والذي سوف يتضمن التعريف بالتمويل الرقمي وبيان أهمية هذا التمويل ولاسيما في الاقتصاد الإسلامي وابرز مزايا التمويل الرقمي والعيوب والمخاطر التي تحصل في ظل الاقتصاد الرقمي وصولاً للنتائج والتوصيات.

عصر التطور الرقمي - المؤتمر العلمي (البحث التاريخي في)
2026/July - تموز -





الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، تنامي، التمويل الإسلامي.

Abstract. The importance of digital technology is evident in various aspects of life, including the economic aspect with its diverse exchange, production, consumption, and other applications. Economic activities today are no longer limited to the traditional pattern of exchanging goods or services for money within a limited geographical area in a specific country and its local economy. Instead, contracting and commercial exchange now encompass all goods and services in their various types, sizes, and forms, with the ability to ascertain their quality and specifications before concluding and finalizing contracts from one end of the world to the other. Each party can remain in their country and location without having to bear the burden of travel, its costs, and hardships. This is all thanks to the digital development the world is witnessing today, with the expansion of modern technology and its inclusion of all economic applications, especially exchange operations (buying and selling). These operations are no longer conducted in their traditional form involving actual selling and possession. Instead, reliance is placed on constructive possession in all digital electronic transactions currently in use, from offer and acceptance and what takes the place of a signature. Electronic commerce, which relies on the digital economy in dealing with currency in exchange for goods and services, is primarily conducted through computer screens, tablets, and smart applications in all its contemporary transactions, using electronic money, whether in the form of electronic currencies or credit cards. Many developed countries are moving towards digital transactions in their future dealings, as are institutions, companies, and even individuals. Hence the importance of my research on this topic, which will include defining digital finance, explaining the importance of this financing, especially in the Islamic economy, highlighting the advantages of digital finance, and the disadvantages and risks that occur within the digital economy, leading to conclusions and recommendations.

Keywords: digital economy, growth, Islamic finance.

المقدمة

عصر التطور الرقمي – تموز – 2026/July
وقائع المؤتمر العلمي (البحث التاريخي في)





الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

أصبحت التكنولوجيا الرقمية ركيزة أساسية في الاقتصادات المعاصرة، حيث امتد تأثيرها ليشمل مختلف الأنشطة الاقتصادية والمالية وغير المالية. ويعود ذلك إلى قدرتها على توفير حلول ومنتجات مبتكرة تتوافق مع متطلبات العصر، وتسهم في تبسيط الإجراءات والمعاملات المصرفية وتحسين كفاءتها مع خفض الوقت والتكاليف اللازمة لإنجازها. وفي هذا السياق، حظيت التكنولوجيا المالية الرقمية باهتمام متزايد من قبل قطاع المالية الإسلامية، لما لها من دور في إعادة تشكيل نماذج الأعمال والعمليات التشغيلية داخل المؤسسات والشركات المالية الإسلامية. كما أصبح الاعتماد على هذه التقنيات الحديثة جزءاً لا يتجزأ من المعاملات المالية، نظراً لما توفره من سرعة ومرونة وفاعلية في تقديم الخدمات وتطوير المنتجات المالية وإتاحتها للعملاء في مختلف الأوقات والأماكن. وقد أسهم ذلك في تعزيز مستويات الشمول المالي واستقطاب المدخرات وتوظيفها ضمن مشروعات واستثمارات واسعة النطاق.

حيث شهد القطاع المصرفي الإسلامي تحولاً ملحوظاً مع بروز الخدمات المالية الرقمية، نتيجة لتأثير مجموعة من العوامل الرئيسية. ومن أبرز هذه العوامل التوسع العالمي في تبني الصيرفة الرقمية والاقتصاد الرقمي، إلى جانب التقدم المتسارع في التقنيات الحديثة التي أسهمت في إعادة تشكيل البيئة المالية وتطوير آليات تقديم الخدمات المصرفية. وانطلاقاً من ذلك، تبرز أهمية دراسة هذا البحث للكشف عن إسهام الاقتصاد الرقمي في دعم التمويل الإسلامي وتعزيز نموه وتوسيع نطاق تطبيقاته.

أهداف الدراسة

- 1- التعرف على ماهية الاقتصاد الرقمي.
- 2- إظهار مزايا الاقتصاد الرقمي.
- 3- تسليط الضوء مخاطر تطبيقات التكنولوجيا الرقمية المالية في المؤسسات والشركات المالية الإسلامية.
- 4- بيان أثر الاقتصاد الرقمي على المؤسسات المالية الإسلامية.

مشكلة الدراسة





التحول الرقمي المتسارع: تواجه المالية الإسلامية تحديات في ظل التطور التقني والرقمي يحتم عليها مواكبة هذا التطور دون الإخلال بالمبادئ الشرعية.

1. المبحث الأول: التمويل الإسلامي الرقمي خصائصه ومميزاته

1.1. المطلب الأول: التعريف التمويل الإسلامي الرقمي

التمويل الإسلامي الرقمي وفق *Manyika, et al* يشير التمويل الإسلامي الرقمي إلى الخدمات المالية التي تقدم عبر البنية التحتية الرقمية، مثل الهواتف المحمولة والإنترنت، مما يؤدي إلى تقليل الاعتماد على النقد وتقليص دور الفروع التقليدية للبنوك تعتمد هذه الخدمات على الهواتف الذكية، أو أجهزة الكمبيوتر، أو البطاقات المستخدمة من خلال أجهزة نقاط البيع (POS)، حيث تسهم في ربط الأفراد والشركات بالبنية التحتية للمدفوعات الرقمية، مما يتيح إجراء معاملات سلسلة بين الأطراف المختلفة دون الحاجة إلى زيارة الفروع البنكية أو التعامل المباشر مع مقدمي الخدمات المالية.

(*McKinsey & Company, 2016, p. 7*)، (*McKinsey & Company, 2016*)

فالتمويل الرقمي الإسلامي يعني استخدام التقنيات الرقمية الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في ابتكار الخدمات المالية الرقمية، بهدف تقديم كافة منتجات التمويل الاسلامي من خلال القنوات الرقمية، بما يتوافق مع أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية.

وتقديم خدمات مالية للأفراد والشركات بطرق تتوافق مع الشريعة الإسلامية، بالاعتماد على التكنولوجيات الرقمية الحديثة لتقديم هذه الخدمات المالية. (زهير، 2019، صفحة 281)

وبحسب تقرير *McKinsey* فقد تم تعريف التمويل الرقمي على أنه خدمات مالية يتم تقديمها عبر البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك المحمول والإنترنت، مع انخفاض استخدام النقد وفروع البنوك التقليدية. وهذا التعريف يشمل جميع أنواع الخدمات المالية، مثل المدفوعات وحسابات التوفير والائتمان والتأمين.

1.2. المطلب الثاني: خصائص التمويل الرقمي

1- يتميز بالعمل على بناء مجتمع المعلومات وذلك باستخدام التطبيقات الرقمية لتحقيق الأهداف التنموية.



2- أصبحت القيمة الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية في البيئة الرقمية تعتمد بدرجة كبيرة على ما تمتلكه من معرفة ومعلومات وأصول رقمية، إذ باتت هذه الموارد تمثل عنصراً أساسياً في إدارة الأنشطة والمشروعات الاقتصادية وتشغيلها. كما أتاحت شبكة الإنترنت إمكانية تنفيذ العديد من العمليات والمعاملات عن بُعد، مما قلل من الحاجة إلى الوجود المادي للأفراد والمؤسسات وساهم في تعزيز كفاءة الأداء وتوسيع نطاق الأعمال.

3- يسهم الاقتصاد الرقمي في تنظيم عمليات تداول النقود الإلكترونية من خلال توفير الأطر التنظيمية والضمانات الأمنية اللازمة لحماية الأفراد أثناء تنفيذ معاملاتهم التجارية والمالية المختلفة. وقد أفرز هذا التحول تحديات جديدة أظهرت محدودية بعض القوانين والتشريعات التقليدية في مواكبة البيئة الرقمية، سواء في الجوانب القانونية أو المصرفية أو التجارية، الأمر الذي استدعى تطوير أطر تشريعية حديثة تتلاءم مع المتغيرات الرقمية وتسهم في تعزيز الكفاءة وتقليل المخاطر وتحقيق أفضل النتائج للأطراف المتعاملة.

4- أدى الاقتصاد الرقمي إلى إحداث تحول جوهري في موازين المنافسة داخل الأسواق، إذ لم تعد التقنيات والبرمجيات المتقدمة مقتصرة على الشركات الكبرى ذات النفوذ الاقتصادي، بل أصبحت متاحة أيضاً للمؤسسات الصغيرة والشركات الناشئة. وقد أسهم ذلك في تمكين هذه الشركات من النفاذ إلى الأسواق المستهدفة والتواصل المباشر مع المستهلكين، فضلاً عن تعزيز قدرتها على عرض منتجاتها وخدماتها وإبراز جودتها بكفاءة أعلى، مما وفر لها فرصاً أكبر للمنافسة والنمو.

1.3. المطلب الثالث: مزايا التمويل الرقمي

1- تقليص تكلفة التمويل وهذا عن طريق منح التمويل إلكترونياً وغياب تكاليف الطباعة والورق والمجهودات البدنية.

2- تقليل فروع المؤسسات المالية من خلال تقديم البنوك والشركات تطبيقات مصرفية عبر الإنترنت والهاتف المصرفي مما يجعلها بديلاً قوياً لفروع البنوك التقليدية.

3- من منظور المنافسة، تتيح مواقع الإنترنت وتطبيقات الأجهزة المحمولة لمقدمي الخدمات إمكانية استهداف أسواق أوسع، والاستفادة من التكنولوجيا الرقمية دون الحاجة إلى نشر شبكة واسعة من الفروع المادية والسعي للحفاظ عليها.





- 4- وصول المؤسسات المالية إلى قاعدة عريضة من العملاء من غير التقيد بمكان وزمان ووقت (بوضاية، 2019، صفحة 130). ويتيح للصيرفة الإسلامية فرصة التوسع والانتشار عالميا فالمصرف يمول السلعة بغض النظر عن مكان وجودها، مما يزيد من قاعدة العملاء.
- 5- يعمل التمويل الرقمي على خفض التكاليف تشير تقديرات مؤسسة ماكينزي العالمية إلى أن التكاليف التي يتحملها مقدمو الخدمات المالية قد تنخفض بنسبة (80) في المائة إلى (90) في المائة لكي تصبح عشرة دولارات سنويا، مقارنة بنحو (100) دولار سنويا. وهذا عن طريق توفير الخدمات الرقمية لعملائها، مقارنة بالحسابات من خلال أفرع المصارف التقليدية (الاقتصادية، 2016)، (التمويل الرقمي.. ثورة التنمية الاقتصادية، 2026).
- 6- زيادة إقبال العملاء وفئة الشباب على هذه المعاملات حيث أثبتت خلال الانترنت وتطبيقات الأجهزة الذكية. (القرة داغي ع.، 2019، صفحة 48)

2. المبحث الثاني

2.1. المطلب الأول: أهمية الاقتصاد الرقمي

- 1- يسهم الاقتصاد الرقمي في بناء مجتمعات ذكية تربط بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والأفراد، بما يدعم اتخاذ قرارات أكثر كفاءة ويساعد في الحد من الفجوات الاقتصادية والاجتماعية.
- 2- يتيح الاقتصاد الرقمي فرصاً أوسع للمشاركة في الأنشطة والفعاليات المختلفة، مع تعزيز الاستفادة الفاعلة من التقنيات الحديثة لإنجاز المهام بكفاءة أعلى.
- 3- يمكن الاقتصاد الرقمي رواد الأعمال من توظيف التقنيات الحديثة لإطلاق مشروعات وشركات مبتكرة، وتطوير نماذج أعمال جديدة تتسم بانتشار أوسع وكفاءة أعلى مقارنة بالماضي.
- 4- يعزز الاقتصاد الرقمي توجه الأفراد والمؤسسات نحو اعتماد التقنيات الحديثة لإنجاز الأعمال بكفاءة وجودة أعلى وفي وقت أقل مقارنة بالأساليب التقليدية.

2.2. المطلب الثاني: المخاطر الرئيسية لتطبيقات التمويل الإسلامي الرقمي

المخاطر الامتثال الشرعي





مخاطر عدم الامتثال الشرعي تشمل هذه المخاطر الأثر السلبي لعدم الامتثال لأحكام ومقاصد الشريعة في تصميم وتنفيذ المنتجات والخدمات المالية الرقمية الإسلامية، مما يعرض المستخدمين للمخاطر الشرعية والمالية.

كذلك اضطراب في استيعاب نوازل التكنولوجيا المالية وأثرها على المعاملات المالية الإسلامية يتعلق هذا بتحديات فهم وتطبيق الابتكارات التكنولوجية المالية في إطار الشريعة الإسلامية، مما يمكن أن يؤدي إلى تباطؤ في تبنيها واستخدامها في المعاملات المالية الإسلامية.

تتميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية بقوانينها الصارمة، لضمان توافق خدماتها مع الشريعة الإسلامية، مما قد يثير تساؤلات حول تطبيقات التكنولوجيا المالية ومدى التزامها بالعقود الشرعية مثل المراجعة والمضاربة.

مخاطر الخصوصية وحماية البيانات

تعتمد التطبيقات المصرفية على معالجة وتخزين البيانات المالية والشخصية للمستخدمين، مما يجعل حماية الخصوصية وأمن المعلومات ضرورة أساسية للحد من مخاطر الاختراق أو الوصول غير المصرح به إلى تلك البيانات.

مخاطر التشغيل والفشل التقني والمخاطر الإلكترونية

تُعد الأعطال التقنية ومشكلات البنية التحتية الرقمية من أبرز التحديات التي تواجه الخدمات المصرفية الإلكترونية، إذ قد تؤدي إلى انقطاع الخدمة والتأثير في سير العمليات المصرفية اليومية. (العنزي، 2020، الصفحات 127 - 150 - 136).

وقد يكون سببه الاستخدام الخاطئ للنظام الإلكتروني أو الرقمي، وجهل الكثير من المتعاملين بهذه التقنيات الحديثة يجعلهم عرضة للوقوع في الأخطاء وإمكانية اختراق النظام الإلكتروني، أو الرقمي مع صعوبة، مخاطر الاحتيال المالي من خلال تقليد البرنامج، أو تزوير المعلومات والبيانات، أو سرقتها أو التحكم بها لصالح آخرين، مخاطر التغير والتطور المتسارع للتقنيات والبرامج التكنولوجية وتعتبر المخاطر المرتبطة بالتوسع السريع في التجارة عالية التردد على استخدام استراتيجيات التداول الحاسوبية مع الوصول السريع جدا إلى معلومات السوق ومنصات المعاملات بالإضافة إلى استخدام برمجيات المعاملات دون تدخل بشري. أصبحت شركات التداول عالية التردد الآن فاعلة في أسواق الأسهم ليس رهينة بأي التزام فيما يتعلق بالبورصات المالية.

مخاطر الأمن السيبراني



تشير المخاطر السيبرانية إلى احتمالية تعرض المؤسسة المالية لخسائر ناتجة عن التهديدات المرتبطة بالفضاء الإلكتروني، والتي قد تتمثل في فقدان البيانات أو الخسائر المالية أو تعطل العمليات التشغيلية أو الإضرار بسمعة المؤسسة نتيجة إخفاق أنظمة التكنولوجيا. وتشمل هذه المخاطر العديد من التهديدات الشائعة، مثل الهجمات الإلكترونية، واختراق البيانات، ونشر البرمجيات الخبيثة والفيروسات، والابتزاز الإلكتروني، وتعطيل الشبكات، فضلاً عن الأخطاء البشرية التي قد يرتكبها العاملون داخل المؤسسة. (قوجيل و طيبة، صفحة 190).

مخاطر الاحتيال المالي

تتمثل مخاطر الاحتيال المالي في الممارسات غير المشروعة التي تستهدف المعاملات الرقمية، وتشمل أساليب متعددة مثل الاحتيال القائم على الهندسة الاجتماعية واستغلال الثغرات الأمنية، بهدف تنفيذ عمليات مالية غير قانونية أو الحصول على مكاسب بطرق غير مشروعة.

المخاطر القانونية

وتتمثل في الفراغ التشريعي، حيث لم تصدر قوانين بعد وتشريعات حول البنوك الإلكترونية، أو الرقمية مما يجعلها عرضة للاحتيال، لغياب القوانين الرادعة واللوائح المنظمة التفصيلية التي تضمن حقوق المتعاملين، ومخاطر عدم اعتماد المعاملات والعقود المالية على الوسطاء المحامين، حيث يتم إجراءها عبر الإنترنت، أو الهواتف الذكية. (شنطاوي و لطايفة، 2023، صفحة 638).

المخاطر المتعلقة في اعتماد العملة الرقمية للتمويل والتحويل

ويعتمد هذا الخطر المحتمل بشكل رئيسي على درجة تطور شركات التقنيات المالية الحديثة، بل من الممكن أن تظهر كيانات مرتبطة غاية الأهمية النظامية في المستقبل، وربما في شكل البنية الأساسية للسوق.

كذلك إذا حققت القروض الممنوحة من خلال منصات التمويل الجماعي حصة كبيرة من أسواق الائتمان، فإنه يمكن أن تؤدي إلى نشوء مخاطر نظامية. من ناحية أخرى، يمكن للعملات والمحافظ الرقمية، في حالة الانتشار الواسع النطاق، أن تحل محل نظم الدفع التقليدية القائمة على العمليات المصرفية، وبالتالي تهدد دور الوساطة المالية للفاعلين التقليديين.

المخاطر الهجمات الإلكترونية

تشكل الهجمات الإلكترونية تهديداً متزايداً للنظام المالي بأكمله، ويمكن أن تعمل التقنيات المالية على زيادة أكبر لهذه المخاطر. في الواقع قد تتعرض منصات التمويل الجماعي للقرصنة المعلوماتية





مما قد يتسبب في اختفاء نظام المنصات والبيانات الشخصية للمستخدمين. (امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي، 2019، الصفحات 9 - 11).

3. المبحث الثالث: الاقتصاد الرقمي ودوره في تنامي التمويل الإسلامي

3.1. المطلب الأول: الخدمات المالية الرقمية

لقد استفادت العديد من القطاعات الاقتصادية من تسارع وتيرة التطور التقني حول العالم فساهمت في زيادة حجم أعمالها وأرباحها وحققت لها نوعا من الأمان العملي والمالي وسهولة في تسيير وتنفيذ تلك الاعمال، وبالنظر لما هو حاصل ومتوقع فيمكن القول وبشهادة الخبراء والمحللين في المجال الاقتصادي والتكنولوجي أن أهم المستفيدين هم قطاع التمويل؛ حيث ظهرت أنماط جديدة لإتمام مهام المؤسسات التقليدية نفسها، ولكن بوسائل أخرى مختلفة جعلت المعاملات المالية في المتناول والتداول على مدار الساعة وفي أي مكان بشرط توفر وسائل الاتصال والتكنولوجيا اللازمة والفهم الجيد والاحتواء الشامل لمختلف العمليات المالية طبقا لمتطلبات السوق العالمي.

وقد برز قطاع التكنولوجيا المالية (*FinTech*) بوصفه أحد أهم مخرجات التكامل بين التطور التكنولوجي والقطاع المالي، حيث أصبح منظومة متكاملة تعتمد على أدوات الدفع غير التلامسية وتطبيقات الهواتف الذكية التي تتيح حفظ الأموال إلكترونياً وإجراء عمليات الدفع وتحويل الأموال بسرعة وكفاءة عالية، مع إمكانية تنفيذها عن بُعد وعلى نطاق عالمي.

أصبحت الخدمات المالية الرقمية جزءاً أساسياً من الحياة اليومية للعملاء، حيث تتيح لهم إنجاز مختلف معاملاتهم المالية بسهولة ومن أي مكان عبر الإنترنت أو التطبيقات المصرفية، بما في ذلك إدارة الحسابات وتحويل الأموال وسداد المدفوعات. كما توسعت بعض المؤسسات المالية في توظيف التقنيات الحديثة لاستقطاب عملاء جدد من خلال توفير خدمات فتح الحسابات إلكترونياً دون الحاجة إلى زيارة الفروع. ونتيجة لذلك، اتجهت معظم مؤسسات التمويل إلى تعزيز قنواتها الرقمية استجابةً لتفضيلات العملاء المتزايدة نحو الخدمات الإلكترونية، وهو ما تؤكد الدراسات التي أظهرت ارتفاع نسبة المستخدمين الراغبين في إنجاز معاملاتهم عبر الإنترنت والهواتف الذكية (*McKinsey & Company, November 2016-03, p. 40*).

وتبرز الخدمات المالية التي تقدمها مؤسسات التمويل الإسلامية مقارنةً بخدمات المؤسسات التقليدية كتحد يواجهه هذه المؤسسات، فالخدمات المالية يغلب عليها طابع التجانس، والمؤسسة الناجحة هي التي





تقدم خدماتها وفق منهج علمي مدروس، مركزةً على تحقيق رغبات عملائها وكسب رضاهم ومستفادة من التكنولوجيا المعاصرة كتقنية الهاتف المصرفي أو البنك المحمول *MOBILE BANKING* (على سبيل المثال) الذي يتيح قدراً كبيراً من الخدمات للمؤسسة والعميل معاً، إذ يتيح للمؤسسة التواصل مع عملائها من خلال الرسائل النصية التي ترسلها لتسويق منتجاتها، والتعريف بخدماتها الجديدة. كما يوفر للعملاء أيضاً إمكانية اتخاذ إجراءات فورية من أي مكان بشأن حالات مثل انخفاض الرصيد عن الحد الأدنى، أو عند حدوث نشاط غير عادي في حساباتهم.. مما يجعل العملاء أنفسهم جزءاً من منظومة الوقاية من التحويل أو الغش لذلك أولت المؤسسات المالية الإسلامية اهتماماً خاصاً لتقنية () إعرف عميلك " (البشير، 2018، صفحة 52).

كما أولت المؤسسات المالية الإسلامية اهتماماً متزايداً بتطوير الخدمات المصرفية الرقمية، وهو ما أكدته نتائج الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين الذي أجراه المجلس العام للمؤسسات المالية الإسلامية وشمل عدداً من المصارف الإسلامية في دول مختلفة. وقد أظهرت النتائج الأهمية المتنامية للخدمات الرقمية، فيما جاء محور تطوير تقنيات في مقدمة أولويات المؤسسات المشاركة مقارنةً بالموضوعات الأخرى المتعلقة بخدمة العملاء. (البنك الدولي، الأعمال المصرفية باستخدام الهاتف المحمول: ماذا، وكيف، ولماذا؟، 2008، صفحة 5).

كما يتيح الهاتف المصرفي في الوقت نفسه خدمات متعددة للعملاء، من ذلك التعرف على أرصدة حسابات العملاء وحركتها من حيث الإيداع والسحب، وسرعة إنجاز الخدمة، والتميز في أدائها. حيث يعمل توظيف التقنيات الرقمية الحديثة في الصناعة المصرفية الإسلامية على تطوير المنتجات والخدمات المالية الرقمية، وهذا يبشر بمستقبل واعد للصيرفة الإسلامية.

لكي تستطيع المصارف الإسلامية البقاء في ساحة المنافسة المحلية والعالمية فإن عليها مواكبة المستجدات من خلال مواكبة طلبات العملاء المتغيرة ومتطلبات العصر؛ فتحسين تجربة العملاء هي مفتاح النجاح. ويعتمد مستقبل المؤسسات المالية الإسلامية على كفاءتها في تطوير وابتكار صيغ جديدة تتناسب التقدم التكنولوجي وتساير العصر الرقمي.

وعدم الاكتفاء بإيجاد البديل للتمويل التقليدي المعتمد على سعر الفائدة، بل لا بد من إيجاد منتجات وخدمات مبتكرة وحديثة بشرط موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

من تطبيقات التمويل الإسلامي الرقمي الخدمات المالية الرقمية، والتي تقدمها الشركات المالية الإسلامية والتمويل الرقمي، بالإضافة إلى البنوك والفروع الرقمية.



ويُخصَّص جزء من الرسوم التي تستوفيها هذه المصارف لدعم الأوقاف والمؤسسات الخيرية أو المساهمة في برامج الإسكان والتنمية المجتمعية وغيرها من المبادرات المشابهة، وبذلك تحقق التوازن بين أهدافها الربحية ومسؤوليتها الاجتماعية. كما أن تنشيط الأسواق، وتعزيز نمو المشروعات، وتوسيع نطاق الخدمات المالية ليشمل مختلف شرائح المجتمع، يسهم في زيادة حجم الودائع والتمويلات، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على ربحية هذه المصارف واستدامة أعمالها (التكنولوجيا المالية الإسلامية دمج التقنيات المالية الرقمية مع المنتجات المالية الإسلامية، وأثرها في تعزيز التنمية الاجتماعية، 2024). كل ذلك وأكثر يمكن أن تقدمه المصارف للمالية الاجتماعية من خلال التكنولوجيا المالية ولا تزال التكنولوجيا المالية بشكلها الحديث تشهد تطورات متسارعة جداً، وهو ما يستدعي متابعة تلك التطورات والاستفادة منها على صعيد المالية الاجتماعية وتنمية المجتمع ودعم مشاريع الطاقة النظيفة ومشاريع الإسكان الوطني والحلول التعاونية، بحيث تصبح مستدامة من خلال عائد مقبول وتقديم خدمات مالية بمستوى عالي مع تكلفة أقل. (الدكاش، 2019، صفحة 12).

3.2. المطلب الثاني: التمويل الرقمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تستطيع البنوك الإسلامية الرقمية توجيه خدماتها التمويلية نحو أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، من خلال نماذج تمويلية تقوم على مبدأ تقاسم المخاطر بين البنك والمستثمر بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما ينبغي أن تقتصر التمويلات على الأنشطة المشروعة شرعاً، وأن تُصاغ العقود الرقمية بصورة واضحة ودقيقة تحد من الجهالة والغرر، بما يضمن الشفافية وحماية حقوق جميع الأطراف، وهو ما يمكن للبنوك الإسلامية الرقمية أن تضطلع به بكفاءة. فرض المسؤولية الشرعية والاجتماعية ومتطلبات التحول الرقمي على المصارف الإسلامية النظر إلى التكنولوجيا المالية بوصفها أداة لتعزيز الأثر التنموي إلى جانب تحقيق الكفاءة التشغيلية والربحية. وفي هذا الإطار، يمكن لهذه المصارف تطوير خدمات مالية مبتكرة تسهل حصول مختلف فئات المجتمع على الخدمات المالية بتكلفة مناسبة، فضلاً عن دعم المؤسسات غير الربحية من خلال تقديم حلول مالية متخصصة وهوامش ربح مخفضة. كما يمكنها توظيف التطبيقات الرقمية لتفعيل قنوات التبرع الإلكتروني، وإدارة حسابات الأوقاف والمؤسسات الخيرية برسوم مناسبة، إضافة إلى طرح بطاقات مصرفية يُخصص جزء من عوائدها لدعم الأنشطة الوقفية والخيرية، بما يعزز دورها في خدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.





في وقت شهد فيه الاقتصاد الإسلامي توسعا ملحوظا شاملا لقطاعات ومنتجات متعددة غير معهودة مثل الضيافة والترفيه والأزياء وغيرها، فكان لزاما عليه الالتحاق بركب ثورة "الفينتيك" العالمية ولعب دور في السوق المالي العالمي، غير أن المبادرة والتطوير في هذا المجال كان من الغرب والدول غير الاسلامية باعتبار أنها أرادت التوسع والاستفادة من مزايا الصناعة المصرفية الاسلامية ومزايا الاستعمالات التكنولوجية المتطورة والانفتاح العالمي التي في الجهاز المصرفي العالمي وجودة الخدمات التي يقدمها ضمن إطار امني وتأميني عالي المستوى. (سحنون و لعوير، نيسان، 2022).

الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات يمكن أن نلخصها فيما يلي:

النتائج:

- 1- أن المستقبل يبشر بالكثير من الابتكارات التي تسهل حياة البشر وتغيرها نحو الأفضل، وفي المقابل فإن لهذا التغيير ثمناً لا بد من دفعه، إذ لابد من التوافق بين توفير الوقت والسيطرة على العقول وبين الراحة والخصوصية.
- 2- يُعد قطاع المال الإسلامي جزءاً من المنظومة المالية العالمية التي تحكمها قوى السوق ومتطلبات المنافسة، ورغم حداثة نشأته فقد حقق إنجازات ملحوظة. ولضمان استدامة هذا النجاح، أصبح من الضروري مواكبة التطورات التقنية والاستفادة من الابتكارات الحديثة في مختلف الأنشطة والخدمات المالية.
- 3- تتيح التقنيات والتطبيقات الرقمية فرصاً واسعة لدعم صناعة الخدمات المالية الإسلامية، من خلال تطوير المنتجات المالية الرقمية، وبناء قواعد بيانات متخصصة تخدم القطاع، فضلاً عن توجيه البحث العلمي نحو معالجة قضاياها وتعزيز مسارات نموه وتطوره.
- 4- ضرورة استخدام البرامج التعليمية والتدريبية في مجال التمويل الإسلامي للمنصات الإقليمية والعالمية لنشر الوعي بما تقدمه المؤسسات المالية الإسلامية من خدمات.
- 5- أهمية تقديم المؤسسات المالية الإسلامية خدماتها بطرق مختلفة تناسب التمويل الرقمي، وتتفاعل مع المستجدات الرقمية وأن تأخذ حيزاً في الفضاء التقني، وإن تتعامل مع التكنولوجيا على نحو أفضل لتأخذ دورها في الأسواق المالية المحلية والعالمية.





التوصيات:

- 1- تبني التحول الرقمي ساهم في جعل المنافع المتحققة منه تتغلب على المفاصد المحتملة، فاعتماد التكنولوجيا يسهم في تحقيق مبادئ الشريعة الإسلامية التي تركز على التيسير ورفع المشقة عن الناس وتحقيق مصالحهم فضلاً عن زيادة الأرباح وتقليل التكاليف والخسائر بالنسبة للمؤسسات والشركات المالية الإسلامية، الأمر الذي يجعل التحول الرقمي ليس فقط خياراً اقتصادياً بل هو توجهاً شرعياً يدعم مبادئ الشريعة في تحقيق العدالة الاقتصادية وتبسيط التعاملات المالية.
- 2- ضرورة تبني المالية الإسلامية للتقنيات الرقمية في جميع مؤسساتها المالية، مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة والحوسبة السحابية في سبيل الانتفاع من المزايا والفرص التي تتيحها الرقمنة في خدمة المالية الإسلامية، إذ يمكن أن تؤدي الاستجابة البطيئة أو التأخر في مواكبة هذه التطورات الى إضاعة جزء من حصتها السوقية والتراجع عن المنافسة.
- 3- ضرورة قيام المؤسسات الإسلامية ببذل الجهود المكثفة لضمان حماية انظمتها الداخلية من المخاطر المصاحبة لتطبيقات التحول الرقمي كالجرائم الالكترونية والهجمات السيبرانية، وذلك عبر تدعيم مستويات الأمن الرقمي فضلاً، عن إجراء اختبارات بشكل دوري لتقييم قدرة انظمتها على التصدي للتحديات التقنية والتأكد من كفاءتها.
- 4- عدم سماح مؤسسات التمويل الإسلامية لاستراتيجية التحول الرقمي في التسبب باستغناء عن مواردها البشرية، فقد يتسبب الاقتصاد الرقمي بأثار اقتصادية سلبية مثل ارتفاع مستويات البطالة نتيجة خفض الأيدي العاملة، ونشدد على وجوب تجنب فصل الموظفين بشكل تعسفي كأثر مباشر لهذا التحول بل يجب العمل على تحسين مهارات الكوادر البشرية بما يتلاءم مع متطلبات العصر الرقمي، علاوة على ذلك فإنه يمكن إعادة توزيع الموظفين الى وظائف تتوافق مع متطلبات العمل المستحدثة بقصد تحقيق التوازن بين الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والاستفادة من التقنيات المتقدمة.
- 5- ينبغي أن يشرف على استراتيجية التحول الرقمي خبراء متخصصين في الشريعة الإسلامية لغرض ضمان تطبيق الضوابط الشرعية، من خلال تفعيل دور هيئة الرقابة الشرعية وتطوير عمل هذه الهيئة بما يتوافق مع التحول التقني الرقمي.





- 6- العمل على توفير منصات لتبادل طرق التدريس وأساليب التنظيم وتصميم المقدرات الدراسية بما يخدم العملية الإبداعية، كذلك تطوير البرامج الأكاديمية للتوافق مع التطور المتسارع.
- 7- أهمية التعارف بين الجهات المعنية الخدمات المالية الإسلامية للارتقاء بالكفاءات البشرية المذهلة في قطاع التمويل الإسلامي وتلبية احتياجات السوق من هذه الكفاءات.
- 8- تفعيل دور البحث العلمي في التمويل الإسلامي وتوظيف التقنية الرقمية لخدمة هذا الجانب من خلال إنشاء المنصات الرقمية وقواعد البيانات والاهتمام بالنشر الإلكتروني.

المصادر:

- [1] فضل عبد الكريم البشير. (العاشر، 2018). دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي. مجلة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الصفحات 27 - 79.
- [2] الاقتصادية. (الاثنين كانون الأول، 2016). جريدة العرب الاقتصادية الدولية.
- [3] (2008). البنك الدولي، الأعمال المصرفية باستخدام الهاتف المحمول: ماذا، وكيف، ولماذا؟ البنك الدولي.
- [4] التكنولوجيا المالية الإسلامية دمج التقنيات المالية الرقمية مع المنتجات المالية الإسلامية، وأثرها في تعزيز التنمية الاجتماعية. (24 كانون الأول، 2024). مجلة اقتصادنا الإسلامي.
- [5] التمويل الرقمي.. ثورة التنمية الاقتصادية. (الأحد آذار، 2026). تم الاسترداد من الاقتصادية: https://www.aleqt.com/2016/12/26/article_1113207.html
- [6] امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي. (2019). الثورة الرقمية وتداعياتها على النظام المصرفي والاستقرار المالي. مخاطر الابتكارات المالية (الإصدار 102). ابو ظبي.
- [7] زكريا سلامة شنتاوي، و امجد سالم لطايفة. (حزيران، 2023). إدارة المخاطر الاقتصادية والمالية للتمويل الإسلامي الرقمي. مجلة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، المجلد العشرين (العدد 2)، الصفحات 621 - 648.
- [8] سالم العنزي. (2020). دور التحول الرقمي في تفعيل آليات ضبط مخاطر التكنولوجيا المالية وأثرها على الخدمات المصرفية الإلكترونية في ظل أزمة كوفيد - دراسة ميدانية على البنوك





الكويتية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد السادس (العدد 1)، الصفحات 128 - 150.

[9] سحنون عقبة، و لعوير ايناس. (كانون لأول، نيسان، 2022). التكنولوجيا المالية والتمويل والعمل المصرفي الإسلامي. الإصالحات المالية والمصرفية في الجزائر - الواقع والمأمول (الصفحات 1 - 16). الجزائر: جامعة وهران.

[10] علي علي محي الدين القرة داغي. (بلا تاريخ). بحوث مؤتمر الدوحة الخامس للمال الإسلامي، التمويل الإسلامي والعالم الرقمي. الدوحة: سلسلة إصدارات بيت المشورة.

[11] علي محي الدين القرة داغي. (2019). لمصارف والعملات الإلكترونية والرقمية تكييفها الشرعي، وآثارها، ومخاطرها، راسة فقهية اقتصادية، مع مقترح عملية لإنشاء مصرف إسلامي الكتروني (الإصدار 5). سلسلة إصدارات بيت المشورة.

[12] غراية، زهير. (31 كانون الأول، 2019). مستقبل صناعة التمويل الإسلامي في ظل التوجه العالمي نحو الاقتصاد الرقمي. مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد التاسع (العدد 2)، الصفحات 265 - 285.

[13] محمد عبد المنعم الدكاش. (2019). دور التكنولوجيا المالية في دعم المالية الاجتماعية الإسلامية (نظرة مقاصدية). (الصفحات 3 - 20). ماليزيا: المؤتمر العالمي الرابع عشر لعلماء الشريعة في المالية الإسلامية 2019 /ISSF.

[14] محمد قوجيل، و عبدالعزيز طيبة. (بلا تاريخ). مخاطر التكنولوجيا المالية وإدارتها.

[15] مراد بوضاية. (تشرين الأول، 2019). المصارف الإسلامية الرقمية (رؤية مقاصدية). مجلة دولية محكمة ومفهرسة تعنى بالاقتصاد والتمويل الإسلامي (العدد 11)، الصفحات 117 - 151.

[16] McKinsey & Company. (2016). about-us/overview. Retrieved from McKinsey & Company: <https://www.mckinsey.com/about-us/overview>

[17] McKinsey & Company. (2016). Digital Finance For All: Powering Inclusive Growth in Emerging Economies. (O., James Manyika, Ed.) Washington, DC.

[18] McKinsey & Company. (November 2016-03). Digital banking in the Gulf. Keeping pace with consumers in a fast-moving marketplace. (K. S., S. J., & G. H., Eds.) Washington, DC.

